



مصطلح قضائي شهير يعنى بأن نتيجة التحقيق في قضية ما قد وصلت إلى طريق مسدود في التعرف على شخصية الجاني أو المذنب وهو مصطلح " قيدت ضد مجهول " والى أن تظهر شخصية الجاني أو المذنب تظل القضية معلقة بنهاية مفتوحة . وهذا المصطلح من الواضح انه فرض نفسه بقوة على واقعتنا السياسي من خلال قضايا كثيرة جدا من الفساد المجتمعي وصار هذا المصطلح بطلا جنبا إلى جنب مع الجهاز الإداري للدولة أو ببساطة الحكومة المبطل الآخر للقصة .

شح وقود السولار الذي يقوم عليه نشاط دولة بأكملها ومحرك لدولة بأكملها ، شح المدقيق أو المطحين القمحي الذي تقوم عليه صناعة أهم غذاء للمساكين في مصر وربما العالم وهو رغيف الخبز ، فساد صفقة قمح ملبدة بغيوم الحشرات والطفيليات وخلافه ، فساد صفقة لحوم هندية مخترقة من الديدان والطفيليات ، فساد مياه الشرب وطفح مياه المصرف الماصحى وفساد الهواء وهجوم المقامة على شوارع البلد لدرجة أنها أصبحت أحد أسباب الاختناق المروري وهجوم الحشرات والأوبئة والأمراض وكل ما يلقي على بالك من أزمات مجتمعية وسياسية . □

وسط كل هذه المشكلات التي تحولت ليوميات مواطن عادية وبسيطة أجد ظاهرة غريبة وعجيبة وهي ارتفاع وعلو أصوات المهاجمين والبكاعين والغاضبين من الفساد المبطل الأول للقصة والناقمين على الحكومة المبطل الآخر لدرجة غريبة ومثيرة للإعجاب والمتعجب ، فإذا كان الكل مظلوما ويريتنا ومحبا لمصر ويعشق ترابها فمن هو الجاني أو المذنب في حق مصر !! . بالطبع ليست جديدة ظاهرة الهجوم على الفساد والحكومة من المعارضين وليست مثيرة للعجب ولكن الجميل في الأمر أن من يهاجم الحكومة هم المحسوبون عليها وهم من يجب عليهم الدفاع عنها أو على الأقل التغطية على عوراتها المكشوفة ، فلم تدع برامج وسائل الإعلام القومية أو الحكومية التابعة للحكومة والمنظام بكل أشكالها المقررة والمسموعة والمشاهدة فرصة إما وكالت للحكومة السباب والملعان والماتهامات وعلى كل لئون في ديمقراطية تحسدها عليها الدول السامية في الديمقراطية والحريات . ولكن صبورا ليست الأمور على هذه الدرجة من البساطة أو السطحية وان الإعلام والإعلاميين الحكوميين بلهاء ولما يفرقون بين القريب والغريب وانهم يقودون حملات الهجوم على الفساد بلا فهم أو وعى ، أبدا ليست الأمور على هذا النحو من السهولة في تناول ، إنني لاحظت اتفاقا غريبا وعجيبا على عدم تحديد شخوص المتهمين في كل ما يحدث تحديدا أو لتتحرى الدقة انهم لا يسيرون في اتجاه الإصرار على كشف شخوص مرتكبي هذه الجرائم ويتركون لنا أو للقدر مهمة كشف هؤلاء الأشخاص ومن المعروف أن الجريمة بدون مرتكب لها أو جاني لا قيمة لها على الإطلاق .

والغريب في الأمر أن هذه الوسائل ومن يقومون عليها وبعض الساسة المناضلين في حزب الحكومة يأخذون قرارا واحدا دائما هو إلقاء المسئولية دائما على لا شئ ولما موجود رغم المصراخ والوعويل واللت والمعجن ويتوهم المواطن المسكين أن هنالك من العدول من جانب النظام الحاكم ومؤيديه من يساعدونه وهم في الحقيقة يضللونه بطريقة ذكية نوعا ما .

إن الاتفاق على تقييد الجريمة ضد مجهول هو عمل غير ملائم لمن يدعى الشفافية والعدل خصوصا وهو يعلم تماما من المسئول ويستطيع أن يحدده ببساطة من خلال تحديد الوظائف والمسئوليات داخل الجهاز الإداري للدولة ولكن ليس ذلك هو المطلوب على الأقل ممن يحسب على النظام الحاكم وحزبه .

إن ألم الجريمة وآثارها أخف والهون على المواطن المسكين من ألم معالجة الجريمة والمتستر عليها بطريقة ذكية وتضييع الحقوق والمجرم يعيش بكل أمان بين ظهرانينا لانه مطمئن أن المصراخ والوعويل هو استهلاك لحالة وتهدة نفوس المجني عليهم وامتصاص

غضبهم ولما يعنى بأنه المقصود من وراء هذه الحملات التي تشبه المبالون المليء بالمهوء والذي سرعان ما ينفجر بمجرد ملامسته لنصل حاد وينسى الناس أمره بمجرد مرور الأيام ليتم نضخ بالون جديد وتضريغه مرة أخرى وهكذا دوالميك يراوج المصري المسكين مكانه دون أن يشفى صدره محاكمة وعقاب الضال الحقيقى ، ولما عزاء للمساكين ولما حياة لمن تنادى .

رأيتك يهمنى جدا يرجاء اجب على السؤال المتالى فى صندوق التعليق:

سؤال المقالة : ازاى وامتى نلاقى مجرم لكل جريمة ترتكب في حق مصر ؟